الفصل الرابع

السوفييت وأزمات ما بعد كارثة ١٩٦٧

سواء تعلق الأمر بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى أو بحل مشكلة القدس بالذات لم تكن لقرارات الأمم المتحدة أية أهمية أو تأثير تماماً كما كانت عليه الحال منذ العدوان الثلاثى ، وحتى عشية حرب ١٩٦٧ ، حيث كانت القرارات تتوالى من الأمم المتحدة وتطالب الطرفين – عبثاً – إلى تسوية مابينهما من نزاع بالطرق السلمية . وأخفقت الأمم المتحدة فى تحقيق أى علاج يخفف من العناد الإسرائيلى أو يحمل العرب على تغيير موقفهم من رفض الاعتراف بالوجود الإسرائيلى ، وهو ما أدى إلى فتور الرأى العام العربى تجاه المنظمة الدولية ، وامتد هذا الفتور إلى حكومات الدول العربية نفسها .

وعقب كارثة ١٩٦٧ مباشرة تعددت الترتيبات ، وتبودلت الاتهامات ، ونشبت الخلافات بين جدران السياسة العربية ، فالرئيس عبد الناصر بادر إلى اتهام الأمريكيين والبريطانيين بأنهم ساهموا إلى جانب الإسرائيليين فى المعركة الجوية بعد أن فقدت مصر سلاحها الجوى بأكمله تقريباً فى عشرات الدقائق .

وضاعت ثمار جهود مضنية بتدمير سلاح مصر الجوى الذى أنفق عليه ملايين الجنيهات ، والذى كان يعتبر زهرة القوات المسلحة المصرية ومحط فخرها .

وقد سارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تنفيان اشتراكهما أو حتى علمهما بالنسبة إلى مسألة الضربة الجوية الأولى ، وتظاهرتا بأنهما وقعتا فى حيرة . وثمة من زعم أن الإسرائيليين استطاعوا أن يشوشوا على الرادار المصرى بواسطة أجهزة إلكترونية لكن من المؤكد أن هذه الأجهزة لم تستطع أن تعطل أجهزة الرادار السوفيتية ، فإذا كان السوفيت قد التقطوا بالفعل الطائرات الإسرائيلية فلماذا لم يبلغوا المصريين بأمر الهجوم ؟ ويبدو أنه ليس هناك أى جواب لهذا السؤال نظراً لغياب الرواية السوفيتية .

وبالرغم من أن كثيراً من الطائرات المصرية دمرت وهى على الأرض ، وبعضها كان طياروها على متنها ، وبالرغم من أن المطارات المصرية كانت عمليًّا غير صالحة طوال الحرب ، فإن السلاح الجوى المصرى – فى الواقع – لم يكن عاطلا كله ، فضلا عن أنه خلال ساعات من إصلاح الممرات قام الطيارون المصريون بما مجموعه ١٣٣ طلعة تشكل فى حد ذاتها عملا بطوليًّا بالنسبة إلى الأوضاع التى كانت قائمة . وقد أقرت مصر بفقدان ٤٠ طياراً فى المعركة ، ولئن كان هؤلاء الطيارون مستعدين للقيام بمهمات شبه انتحارية فإن هذا يعطينا فكرة عن شجاعة رجال السلاح الجوى المصرى .

وقد كانت هناك بالفعل بطولات خارقة قام بها الطيارون المصريون «كانت عمليات انتحارية قتل فيها الطيارون . والواقع أنه كان يوجد إهمال كبير فى توزيع الطائرات وانتشارها ، والافتقار إلى الدوريات الجوية ، فى وقت كان من

المعروف أن الهجوم الإسرائيلى أصبح وشيكاً ، ومع ذلك فإن السلاح الجوى المصرى لم يعط مطلقاً الفرصة لإظهار مقدرته فى هذه الحرب » . ويرى الجنرال الإسرائيلى هود أنه لو كانت مصر قد وجهت الضربة الجوية الأولى – مع أن هذا كان مستحيلاً سياسيًّا – فإن السلاح الجوى الإسرائيلى كان سيصاب بخسائر ضخمة .

وهكذا غابت القوات الجوية العربية عن المعركة منذ اللحظات الأولى ، وجرت عقب ذلك معارك غير متكافئة تماماً بين وحدات وتشكيلات إسرائيلية حديثة التشكيل ، ومعززة بقوة جوية ، وبين أشلاء وحدات وتشكيلات حربية أغلبها محطم وبدون وقود ، لم تكن معركة بل مذبحة أو « مجزرة » .

وبالرغم من هذا العجز الضخم فقد صمد المحاربون العرب عدة أيام .. « ولكن كم كان الثمن باهظاً . . . » ولقد حارب الجيش المصرى بشجاعة وقدرة فائقة – عندما أعطيت له الفرصة بعد ذلك بسنوات فى عام ١٩٧٣ وأدت القوات الجوية واجبها كاملا .

وعلى صعيد الاتحاد السوفييتى جاءت يوم ١٠ يوليو ١٩٦٧ قطع من الأسطول السوفييتى وألقت مراسيها داخل مينائى الإسكندرية وبورسعيد ، ثم انضمت إليها مدمرة سوفييتية ، وأصبح عدد القطع البحرية السوفيتية فى الميناءين ١٣ قطعة بحرية – حسب ماذكرته بعض المصادر – ولكنها جميعاً غادرت الشواطئ المصرية فى ١٨ أغسطس ١٩٦٧ ، ولم يقحم السوفييت أنفسهم فى الحوادث التى جرت على قناة السويس طوال الفترة الممتدة خلال شهرى يوليو وأغسطس ، حيث جاءت أولى هذه الحوادث فى نقطة رأس العش

إلى الجنوب من مدينة بور فؤاد ، عندما حاولت إسرائيل تحسين مواقعها بالقطاع الشمالى من الضفة الشرقية للقناة ، فتقدمت قواتها بغرض الوصول إلى بلدة بور فؤاد ، وتحقيق اتصال مباشر معها ، وقد تصدت بعض العناصر الصغيرة من القوات المصرية فى منطقة رأس العش وتمكنت من إحباط هذه المحاولة التى استخدمت فيها القوات الإسرائيلية الدبابات والعربات المدرعة .

وقد تبودلت الاتهامات من كلا الجانبين ، وعادت الحوادث تتكرر فى نفس هذه المنطقة ، الأمر الذى اضطر معه مجلس الأمن إلى أن يطلب من يوثانت أن يبعث بمراقبين من قبل الأمم المتحدة على طول جبهة قناة السويس ، ووافقت كل من مصر وإسرائيل على فكرة وضع المراقبين على طول القناة ، وأسرع الجنرال أودبول إلى إرسال بعض الضباط كبعثة مسبقة للمراقبين وبمجرد وصولهم جرت موقعة حامية استمرت يومين ، وكانت الخسائر جسيمة ، حيث بلغ عدد القتلى فى الإسماعيلية ١٠٦ نسمات .

وخلال شهر أكتوبر عادت إسرائيل تتحرش بالقوات المصرية فى منطقة بورسعيد بإرسال بعض قطعها البحرية لاختراق المياه الإقليمية المصرية ، وهو ماجعل البحرية المصرية تطلق صواريخها على المدمرة الإسرائيلية إيلات فأغرقتها داخل المياه الإقليمية المصرية ، وحاولت إسرائيل أن تنتقم فوجهت نيران مدفعيتها المركزة إلى معامل تكرير البترول فى مدينة السويس فأصابتها بأضرار بالغة .

وبينما كانت شواطئ القناة خلال خريف ١٩٦٧ مسرحا للعمليات العسكرية العنيفة والقاتلة للمدنيين ، وبينما كانت تدور هذه الحلقة المفرغة من الانتقام والانتقام المضاد كانت خطوط وقف إطلاق النار على الجبهات العربية الأخرى

هادئة ، ولم يكن يخلو الأمر من بعض المناوشات على طول نهر الأردن بين الدوريات الأردنية والإسرائيلية ، ولكنها لم تكن تتعدى تبادل إطلاق النار من الأسلحة الخفيفة من غير أن يترك ذلك نتائج جسيمة مثل تلك التى على جبهة قناة السويس .

وإذا تحدثنا بأسلوب الحقائق والأرقام فإن المشكلة لاتبدو أقل حدة وتعقيداً . فطبقاً لتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٧ ، قال المفوض العام للوكالة فى تقريره بأن عدد اللاجئين الذين نزحوا من المناطق التى احتلتها إسرائيل وصل مابين ٣٥٠ ألف – ٤٠٠ ألف لاجئ ، ثم قال بأن الأشخاص الذين بقوا فى المناطق التى احتلتها إسرائيل أصبحوا بحاجة للإغاثة أكثر من ذى قبل ، وذلك بسبب زعزعة اقتصاد المنطقة وذكر التقرير بأن عدد اللاجئين فى شرق الأردن أصبح الآن ٥٧٧ ألف لاجئ منهم ٢٤٥ ألفاً أصبحوا لاجئين نتيجة الحرب .

وهكذا تزايدت قائمة ضحايا عرب فلسطين الذين عاشوا فى حالة شديدة من البؤس ، وكان الكثيرون منهم مهددين بالموت ، وقد اقترعت الجمعية العامة على قرار إنسانى لمصلحة هؤلاء اللاجئين ، ولكن قرارها لم يكن غير مظهر هزيل لضميرها الغائب .. واتضح أن الحل الوحيد الفعال هو عودة هؤلاء النازحين المطرودين إلى قراهم أو إلى معسكراتهم ، وأصدر مجلس الأمن قراراً بهذا المعنى لكن إسرائيل ركنت هذا القرار على الرف ، وكل ماسمحت به بعد إلحاح شديد من جانب الرأى العام العالمى هو عودة ١٤ ألفا ، وكلهم من النساء والأطفال والعجزة . ولم تؤد الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة تجاه

إسرائيل إلى حمل هذه الأخيرة على التزام الاعتدال فى هذا الصدد .

وظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش وتجادل فترة طويلة ثم انفضت من غير أن تتخذ قراراً لحل الأزمة . واعتبرت إسرائيل عدم تبنى أى قرار من قبل الأمم المتحدة يدينها ويطلب انسحابها فوراً بأنه نصر سياسى لها ، وقد كرر أشكول رئيس وزراء إسرائيل شروط إسرائيل قائلا : «إننا نتكلم الآن إلى جيراننا العرب لا كمنتصرين فحسب وإنما كشركاء أيضا» .

وتحدث موشى ديان عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فقال : إن مسئوليتهم لاتقع على إسرائيل وحدها وإنه يجب معالجتها – أى مشكلة اللاجئين – على أساس إقليمى ، لأنه لايوجد فى إسرائيل متسع لحوالى مليون نسمة من السكان العرب .

وعلى أثر زيارة الرئيس اليوغسلافى تيتو إلى المنطقة ومساعيه لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط أعلن وزير الخارجية آنئذ – وهو أبا إيبان – بأن إسرائيل ترفض أى مجهود يقوم به الرئيس تيتو للتوسط بين إسرائيل والدول العربية .

وتسلطت فكرة التوسع على القادة الإسرائيليين . فناحم بيجين الوزير بدون وزارة آنئذ وزعيم حزب حيروت قال موجهاً كلامه إلى السوفييت : «إننا شعب جديد لن يحنى رأسه أمام أية قوة فى العالم» ودافيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أعلن آراءه حول الوضع الناشئ بعد حرب ١٩٦٧ فى بيان وزعه على الصحف قائلا : «إنه لايرى أى أساس لإجراء مباحثات بشأن مستقبل القدس التى ادعى بأنها كانت عاصمة إسرائيل أيام داود وستبقى كذلك مدى الحياة . وموشى ديان هو الآخر يعلن بأن حدود إسرائيل الحالية تعتبر مثالية وأضاف قائلا : «إن عبورنا لقناة السويس يجعلنا على مشارف القاهرة كما أن

عبورنا لنهر الأردن يؤدى بنا إلى عمان وتقدمنا من القنيطرة يعنى وصولنا إلى دمشق » وإنه فى حالة حرب أخرى فإن إسرائيل ينبغى عليها أن تحتل العواصم العربية » وبالنسبة لمستقبل إسرائيل قال موشى ديان : « إننى أعتقد شخصياً بأنه من الضرورى أن تبقى إسرائيل دولة يهودية وأن تبقى الأكثرية يهودية بدون منازع » .

وعموماً فقد تمكنت إسرائيل من سرعة استمالة الرأى العام الغربى إلى جانبها ، والفوز بتأييده ونجحت فى تجنيد قوة بشرية إضافية تعمل فى إسرائيل كما استطاعت بعد نهاية الحرب أن تبرز وجهة نظرها وتفسيراتها للأحداث والتطورات فى الشرق الأوسط . وقد بلغت هذه العملية من الضخامة حداً كانت معه قادرة على أن تنافس عواصم العالم الكبرى فى شغل أجهزة الإعلام العالمية واحتلال مكان بارز فيها ، وانعكست فاعلية التنظيم الإسرائيلى المحكم على خدمة أهدافها وتوجيه النداءات للحصول على مزيد من الأموال والسلاح ، وبدت صورة إسرائيل وكأنها تخوض صراعاً عادلا يعبر عن رغبتها فى البقاء ، ذلك البقاء الذى سبق للرأى العام العالمى أن اقتنع بضرورته وأهميته طوال السنوات الماضية .

وفى أواخر عام ١٩٦٧ نشرت الجروزالم بوست أن اليهود الأمريكيين قد أرسلوا لإسرائيل عام ١٩٦٧ فقط أموالا تفوق ما أرسلوه فى أى وقت مضى . فماذا فعل السوفييت بالنسبة للشعب الفلسطينى الشقيق . بل للأمة العربية فى هذه الفترة .

عقب انتهاء حرب يونيو وفى جو الكارثة التى أحاطت بالعرب ركز السوفييت دعوتهم على ضرورة إيجاد حل سلمى للنزاع العربى الإسرائيلى ، وفى وقت كان

فيه بعض القادة العرب يدعون إلى مواصلة النضال المسلح ضد إسرائيل ، وقد استشاط عبد الناصر غضباً من موقف السوفييت الذى جاء دون مستوى الأحداث واعتبره تراجعاً من جانب السوفييت .

وعلى الصعيد العربى برزت الخلافات بين العرب فى مؤتمر القمة الصغير الذى انعقد فى القاهرة ما بين ١٠ ، ١٧ من يوليو ١٩٦٧ ، واشترك فيه الملك حسين ، والرؤساء : عبد الناصر ، والأتاسى ، وعارف ، وبومدين ، ثم انضم إليهم الرئيس السودانى الأزهرى ، وانفض الاجتماع – كما يحدث كثيراً فى ختام الاجتماعات العربية – من غير أن يتخذ المؤتمر أى قرار .

وبعد ذلك انطلق الرئيسان : بومدين وعارف ، من القاهرة طائرين إلى موسكو على أمل أن يجدا لدى السوفييت العون والتشجيع ، وهو مالم يتحقق من جانب السوفييت الذين عملوا بكل جهدهم ألا تصل المشكلة إلى الحرب ثانية ، لأنهم اعتبروا ان أى حرب جانبية بين العرب وإسرائيل يمكن أن تسىء علاقتهم هم بالأمريكيين . واعتبروا أيضاً إن إسرائيل هى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى بالتالى حريص على ألا يواجه حرباً مع الولايات المتحدة حتى لو بدأت بحرب فى سيناء أو الجولان .

وانطلاقاً من هذا المفهوم حملت موسكو حملة هستيرية على المتهورين العرب فى العواصم العربية ، وفيما يتعلق بحقوق شعب فلسطين فإن السوفييت لم يوضحوا قطّ ماذا يقصدون بالضبط بضمان ومراعاة حق ومصالح الشعب العربى الفلسطينى . وأغلب الظن أن السوفييت يعنون تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ، الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم ، وتعويض غير الراغبين فى ذلك ، وكذا العودة إلى توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام

١٩٤٧ الخاصة بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية . غير أن هذا الاجتهاد لتفسير موقف السوفييت يقودنا بالتالى إلى مفهوم أن السوفييت لم يتبوءوا قط المكانة اللائقة بهم فى الأمم المتحدة ، بدليل أن جميع المشروعات التى تقدموا بها أو ساندوها – فيما يخص قضية فلسطين – قد باءت جميعها بالفشل منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن . وفضلاً عن ذلك – وهذا هو الأهم – أن السوفييت أنفسهم قد تجاهلوا الأمم المتحدة تماماً فيما يختص بمصالحهم بدليل أن الوفاق الدولى بينهم وبين الأمريكيين تم خارج حظيرة الأمم المتحدة .

أما فيما يتعلق بحق الفلسطينيين فى القتال لاسترداد حقوقهم المشروعة فإن السوفييت أيضاً لم يوافقوا على ماسمى بالحرب الشعبية ، واستنكروا تشجيع سوريا – فى فترة مابعد حرب ١٩٦٧ وقبلها أيضاً – لنشاطات المجموعات الفلسطينية المزقة ، ووقف السوفييت باستمرار موقف المتحفظ من منظمة التحرير الفلسطينية ، ولم يؤيدوا استئناف النشاط الفدائى الفلسطينى بعد يونيو ١٩٦٧ .

وهكذا اعتبر السوفييت أن نضال الشعب الفلسطينى يجب أن يقف عند حدود لايتخطاها . وقد اقترن هذا الموقف السوفييتى من حركة المقاومة الفلسطينية بالمساعدات التى يقدمها أيا كانت صورة هذه المساعدات ، وحصر السوفييت تعاملهم مع الشعب الفلسطينى فى هيئة التضامن الأفرو آسيوى ، ولم تلتزم موسكو بالتالى بأى شىء محدد ، بدليل عدم سماحها للمقاومة الفلسطينية بافتتاح مكتب لها فى موسكو حتى نهاية عام ١٩٦٧ ، وكل مافعله السوفييت لمساعدة الفلسطينيين هو منحهم عدة منح دراسية . ويقال إنه عندما راح الرئيس هوارى بومدين يحث السوفييت على تغيير هذا الموقف وإعطاء مزيد من

المساعدات الإيجابية والفعالة للفلسطينيين والعرب رد عليه كوسجين قائلا : « ومارأيك بالحرب النووية » ثم نددت الصحف السوفييتية – عقب هذه الزيارة من جانب المغفور له الرئيس هوارى بومدين – نددت الصحف السوفييتية بالنداءات الهستيرية التى يطلقها بعض الزعماء العرب .

وهكذا ظلت الحال هى الحال – على صعيد العلاقات العربية – حيث تبودلت الاتهامات بين الزعماء العرب ونشبت الخلافات ، فعبد الناصر فى مصر يبعث للملك حسين برسالة يحثه فيها على ألا يدخر جهداً فى تجميع طاقة العرب ، والملك حسين يرد على الرئيس عبد الناصر مشيراً إلى الترف واللامبالاة من « الزعماء العرب » فى مواجهة المسئولية والواجب من قبل إخواننا العرب ، والرئيس العراق عبد الرحمن عارف يلح فى الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى « لتصفية الجو العربى » والسعودية والمغرب وليبيا لاتحس نفسها معنية إلا قليلا بالنزاع مع إسرائيل ، وتونس والسودان تقفان موقف الاعتدال والأردن أيضاً – باستثناء المواقف الحماسية الكلامية الساخنة – من الملك حسين آنئذ ، وسوريا والجزائر تقفان موقفاً متشدداً وتطالبان باتخاذ الوسائل القصوى لمعاودة القتال ضد إسرائيل . والعراق هو الآخر يدعو لذلك .

وأخيرا يأتى موقف عبد الناصر فى مصر الذى اتخذ لنفسه موقفاً على أبعاد متساوية بين المتطرفين والمعتدلين من الزعماء العرب ، حيث كان عبد الناصر من الحصافة والواقعية . بحيث لاينساق فى تيار المتطرفين كما كان حريصاً على ضرورة إنقاذ سمعته ونفوذه .

ولو كان الوقت غير الوقت لضرب مؤتمر القمة الصغير – الذى انعقد فى القاهرة فى الفترة مابين ١٠ ، ١٧ يوليو ١٩٦٧ – عرض الحائط بالآراء المعتدلة

التى نادى بها المعتدلون من القادة العرب فى مواجهة المتطرفين منهم الذين لم يحاربوا قط ، فضلا عن أنه لم يكن لديهم من الوسائل مايعنيهم على التمسك بسياستهم . هؤلاء المتطرفون كانوا يعلمون ذلك جيداً والرأى العام العربى أيضاً كان يعلمه .

وعلى ذلك انفض الاجتماع الذى اشترك فيه الملك حسين ، والرؤساء عبد الناصر ، والأتاسى ، وعارف ، وبومدين ، والأزهرى – انفض الاجتماع – كما يحدث كثيراً فى ختام الاجتماعات العربية – من غير أن يتخذ المؤتمر أى قرار ، وصدر بلاغ مقتضب فى نهاية الاجتماع جاء فيه أن رؤساء الدول الممثلة فى المؤتمر قد قرروا عقد مؤتمرين عربيين ، يضم الأول وزراء الخارجية العرب ويعقد فى الخرطوم ، ويضم الثانى وزراء الاقتصاد العرب لوضع السياسة البترولية المشتركة ويعقد فى بغداد .

وقد علق العرب الآمال على سلاحهم السحرى – سلاح البترول – لكن الاقتراح العربى القاضى بوقف ضخ البترول قد فشل تماماً وبالمثل فشل أيضاً الاقتراح السورى القاضى بوقف كل تعامل مع الدول الإنجلو سكسونية .

وفى النهاية اتفق الوزراء على العديد من التوصيات التى اعتبرت فى حكم السرية نظرياً ، والتى تقرر عرضها على مؤتمر القمة فى الخرطوم ، والتى تلخصت فى كيفية استخدام سلاح البترول وسحب الأموال العربية عند الاقتضاء من بنوك الدول الموالية لإسرائيل .. إلى آخر التوصيات التى تقرر عرضها برمتها على مؤتمر القمة فى الخرطوم .

وهكذا افتتح فى العاصمة السودانية – بعد حوالى ثلاثة شهور من المداولات – مؤتمر القمة العربى الرابع . كان ذلك فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ .

وكان أمام المؤتمر مشروع جدول أعمال له شقان :

الشق الأول : سياسى ويشتمل على توصيات وزراء الخارجية العرب .

والشق الثانى : اقتصادى ويشتمل على توصيات مؤتمر المال والاقتصاد والنفط العربى .

وحضر المؤتمر ملوك ورؤساء ثمانى دول عربية ، وممثلا ملك المغرب وملك ليبيا ، ورؤساء تونس والجزائر وسوريا ، ولكن ممثل سوريا فى المؤتمر مالبث أن غادر الخرطوم عائداً إلى بلاده فى اليوم التالى لافتتاح المؤتمر مباشرة بناء على تعليمات من حكومته ، ووصفت الصحف السورية المؤتمر بأنه « المنبر الأخير لدعاة تصفية فلسطين » وكانت هذه هى الزوبعة الأولى التى هبت على المؤتمر ، والتى أظهرت انقسام العرب على أنفسهم بعد أكبر كارثة حاقت بهم فى تاريخهم الحديث . وقد عبر عبد الناصر عن ذلك فى خطابه أمام الجماهير السودانية لدى وصوله إلى الخرطوم قائلا : « إنه ليس هناك من مكان لايذهب إليه من أجل إتاحة الفرصة أمام أية محاولة تلوح من ورائها بادرة أمل فى أن تكون للقوة العربية فعاليتها الحقيقية » .

وعموماً فقد افتتح مؤتمر الخرطوم فى جو مشحون ، خصوصاً أن القيادة السياسية فى مصر آنئذ كانت فى مرحلة تقييم للذات من جراء ماكشفته كارثة ١٩٦٧ من أخطاء فادحة وكثيرة ، وما أدت إليه الفردية والشللية وأمراض التسلق الاجتماعى وعدم التنظيم وعدم الدقة العلمية .

كان واضحاً عشية افتتاح المؤتمر أن هناك شيئاً مايدور فى مصر . وانتشرت الشائعات المقلقة حول الأوضاع فى القاهرة خاصة بعد أن تأجل وصول عبد الناصر ساعة بعد أخرى ، حيث علم بعد وصوله أن مؤامرة كانت قد

اكتشفت فعلا فى القاهرة ، وأن عبد الناصر قد ألقى القبض على أقرب أصدقائه وزملائه له وهو المشير عبد الحكيم عامر .

أيضاً سادت المؤتمر – فور افتتاح جلساته – الانقسامات بين المتطرفين والمعتدلين العرب ، ثم زادت عليها المنازعات بين مصر والسعودية حول المسألة اليمنية بين عبد الناصر وفيصل ، وقد بدا أنهما تصالحا نظريًّا وحل بينهما الوفاق وأصبحت المشكلة الأساسية أمام المؤتمر هى مشكلة إسرائيل .

كان الطابع المميز لهذا المؤتمر هو أن فريقاً من الرؤساء العرب قد تحدثوا للمرة الأولى بلغة الحقيقة والواقع من غير أن تثير كلماتهم الحنق والاستنكار من جانب زملائهم حقًّا ، لقد قام الرئيس بورقيبة فى الماضى ولمرات عديدة بإلقاء عبارات التعقل والروية فى شجاعة وجرأة ، لكن الشتائم والإهانات التى لحقت به من جراء تدخله ، هذا أمر معروف مشهود ، غير أن الحبيب بورقيبة استمر فى جهوده . ففى عشية مؤتمر الخرطوم أذيعت تصريحات نسبت إلى الرئيس التونسى بشأن كيفية مواجهة الموقف الناتج عن العدوان ، دعا فيها الدول العربية إلى الاعتراف بوجود إسرائيل وإنهاء حالة الحرب ، وإنهاء العداء بين الدول العربية وإسرائيل ، وأن تحرير فلسطين بعد الاتفاق الأمريكى السوفييتى أصبح مستحيل التحقيق .

وبالرغم من ذلك فقد اعتذر الرئيس التونسى عن حضور المؤتمر متمنياً له النجاح . أما السوفييت فإن كل مافعلوه هو أنهم بعثوا برسالتين من كل من رئيس الوزراء إليكسى كوسجين والرئيس السوفييتى نيكولاى بودجورنى يتمنيان النجاح للمؤتمر .

وفى الخرطوم استطاع عبد الناصر أن يقدم صورة صادقة للوضع ، وأن

يؤكد على العرب أن يسعوا إلى إيجاد الحل السياسى الشريف ، بالعمل على اكتساب الاهتمام المقرون بالاحترام من غالبية دول العالم إن لم يكن من المستطاع الحصول على موافقتها جميعاً . ولم يخف عبد الناصر خطورة الأزمة الاقتصادية التى تهدد مصر بعد حرمانها من عائدات البترول ومن قناة السويس ومن موارد السياحة ومن بترول سيناء ، مقروناً أيضاً بكارثة فى محصول القطن . واعترف عبد الناصر فى خطابه «بأن الوقت الحالى لم يكن الوقت المناسب للنظر فى القيام بمغامرة عسكرية جديدة ضد اسرائيل» .

أما الملك حسين فإن المرء ليدهش حقًّا من موقفه الحالى تجاه جهود مصر المضنية من أجل السلام الدائم والعادل فى المنطقة ومقارنة موقفه بما قاله هو نفسه فى خطابه أمام هذا المؤتمر قبل أكثر من ثلاثة عشر عاماً حيث قال : «إن بلادى لن تلبث أن تنهار تماماً إذا لم يتم التوصل سريعاً إلى حل إيجابى» وأضاف : «إن ظروفى هذه تجعلنى على استعداد للتقدم بطلب إلى إسرائيل أعرض عليها فيه إنهاء حالة الحرب» . ولم يتردد الملك حسين أن يعلن فى ختام خطابه أن أسباب الكارثة ترجع إلى غوغائية الزعماء العرب وعدم إحساسهم بالمسئولية .

أما الشقيرى فقد تقدم بمذكرة إلى المؤتمر ركز فيها على موضوعات إزالة آثار العدوان ، ووضع خطة عربية شاملة لبحث الوضع العربى بعد يونيو ١٩٦٧ ، وعلى صعيد العمل الفلسطينى عرض الشقيرى فكرة تكوين هيئة أركان يشترك فيها ضباط من جيش التحرير الفلسطينى وبعض ضباط القيادات العربية ، وأن يكون مقرها عمان ويقول الشقيرى إن الملك حسين قد ثار على خطته قائلا : «أما كفانا ماحصل ، لنتعظ ، أتدعونا للحرب وقد انهزمنا بالأمس ؟ ولاتزال تتكلم

عن الكفاح وعن السلاح ، أنا أرى أن البحث عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلى خيانة عظمى ، يجب أن نبحث عن حل سلمى وأسلوب سياسى لإزالة الاحتلال عن أهالى الضفة الغربية » .

لكن الشقيرى رد على الملك حسين قائلا : إنه مقتنع تماماً أنه لاحل سلمياً للقضية سوى بالقتال والسلاح والكفاح . ويكشف الشقيرى عن أن لاءات الخرطوم الثلاثة (لا تفاوض ، لا اعتراف ، لاصلح) هى من صنعه هو ، وأن مؤتمر القمة فى الخرطوم قد أقرها تحت ضغط منظمة التحرير الفلسطينية وتهديد وفدها بالانسحاب . لكن الملك حسين أمر بحذف (لا صلح) . كذلك لم يوافق مؤتمر الخرطوم على اقتراح الشقيرى بعدم انفراد أية دولة عربية بقبول أية تسوية للقضية الفلسطينية ، وحينئذ انسحب الشقيرى ووفد منظمة التحرير الفلسطينية من المؤتمر .

كذلك بحث المؤتمر استمرار سياسة وقف ضخ البترول العربى للدول التى ساندت العدوان . وهذه النقطة بالذات تقتضى وقفة لتفسير وتعليل الإجراء الخاص باستخدام البترول .. هذا السلاح السحرى الذى لم يستخدمه العرب قط بفعالية سوى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد أثبت أنه سلاح سحرى فى الضغط من أجل الحصول على الحقوق العربية المشروعة عقب نصر أكتوبر .

أما فى حرب يونيو ١٩٦٧ والفترة السابقة عليها وحتى فى حرب ١٩٥٦ – فلم يكن استخدامه أو حتى التلويح به له من الفعالية مثل ماكان له من تأثير فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فحين نوقش استخدام البترول كسلاح سياسى فى مؤتمر الخرطوم انقسمت آراء القادة العرب ، وساد الرأى الذى يقول بأن ذلك الاستخدام الذى كان قد بدئ فيه فى أعقاب كارثة ١٩٦٧ أثبت الفشل التام

فمن ناحية إذا كان المقصود من ذلك هو الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تتضرر من عملية حظر التصدير بسبب ضآلة ماتستورده من بترول المنطقة ، وهذا هو الأهم – إن عملية منع تصدير البترول إلى بعض الدول المعادية كان نوعاً من أنواع النشاط الذى تظل آثاره فى حدود التصريحات الرسمية ، حيث إن إمكانية التحكم فى سير البترول المصدر تكاد تكون مستحيلة ، فالبترول المتجه إلى جنوب أفريقيا يستطيع أن يصل إلى بريطانيا ، والبترول المتجه إلى إيطاليا يمكن أن ينتهى إلى دول أوربا من خلال طرق متعرجة ، كذلك فإن القرارات المختلفة فى أعقاب كارثة ١٩٦٧ والتى كان أساسها عملية نقل البترول كسلاح سحرى فهمها العرب بمعان مختلفة ، وفى إطار التناقضات بين مصالح الدول العربية فى شرق قناة السويس وتلك التى تقع فى غرب القناة .

وقد عبر عن هذه الأفكار الشيخ زكى اليمانى فى حديثه الشهير فى ٢١ يوليو ١٩٦٧ بقوله : « إن سلاح البترول إن لم يستخدم بحنكة وبراعة فإنه يفقد أهميته وفاعليته .. وإن لم يستخدم ذلك السلاح فى موضعه الحقيق يصبح كشخص يطلق رصاصة فى الهواء فبدلا من أن يصيب عدوه يسمح له بأن يعد نفسه للمواجهة » .

وهكذا كان سلاح البترول يحتاج فى أسلوب استخدامه إلى واقع عربى آخر .. واقع عربى على غرار ماحدث بعد ذلك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ففى أعقاب كارثة ١٩٦٧ لم يكن الواقع العربى قادراً على العمل فى نطاق التعامل الدولى ، بعكس الحال فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث تضررت مصالح دول أوربا الغربية ، وسادت حالة من الذعر والاضطراب فى كل ماله صلة بتنظيم العلاقات اليومية للمواطن الأوربى ، وبالتالى فقد ربطت أوربا مصالحها

بمصالح العرب من خلال استخدام ذلك العملاق الاقتصادى .. سلاح البترول .. وتم ذلك من خلال الجهود الدبلوماسية المصرية الناجحة بصفة خاصة فى اختيار وضعية هذا السلاح فى إدارة النزاع بهدف تحقيق أكبر قسط من الفاعلية تجاه الخصم بطريق مباشر أو غير مباشر.

أما السوفييت فجريا على سياستهم المتذبذبة وغير الواضحة فقد أعلنوا عدم رغبتهم فى الانغماس فى المشكلة البترولية . وكل ما كان يسعى إليه السوفييت هو خلق أدوات عربية تمثل الإرادة السوفيتية فى التغلغل فى المنطقة من خلال القوى المحلية .

وعموماً فقد صدر البيان الختامى عن مؤتمر الخرطوم وانتهى إلى مايلى : «بعد دراسة الأمر اتضح أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابى ، باعتبار البترول طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعدوان» .

كذلك اتخذ المؤتمر قراراً منفصلا — لم يرد فى البيان الرسمى — التزمت السعودية بمقتضاه بدفع مبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترلينى سنويًّا ، والكويت ٥٥ مليون جنيه إسترلينى ، والمملكة الليبية ٣٠ مليون جنيه إسترلينى ، وأن يتم تحويل هذه الالتزامات إلى دول المواجهة . وبدا واضحاً آن ذاك أن المواجهة العربية الإسرائيلية محكومة باعتبار هذا الدعم الضئيل الذى حصلت عليه دول المواجهة هو أقصى مايمكن أن تقدمه الدول العربية المنتجة للبترول . وبعبارة أخرى فإن شعار نقل المواجهة من نطاقها المحدود إلى حيث تدخل إطارها القومى الشامل . فإن تلك الدعوة ارتطمت بالواقع العربى آنئذ ولم تحرز تقدماً ذا بال .

وفى تقييم مؤتمر قمة الخرطوم ٢٩ - ٣١ أغسطس ١٩٦٧ يمكن القول بأن

ردود فعل هذا المؤتمر قد اختلفت ، فبعضها يرى أن العرب قد عجزوا وهم ممزقون بين أحلامهم ومصالحهم عن أن يقبلوا قراراته الختامية بالتعبير عن الواقعية التى انطبعت بها مداولاتهم ومناقشاتهم . وبالتالى فإن إسرائيل لم تكن لتجد نفسها فى وضع أفيد لها من هذا الوضع ، ذلك أنها وقد تخلصت من التهديد بالحرب الذى كان يوجهه إليها خصومها لم تعد اليوم تخشى شيئاً قدر خشيتها من الاعتدال لدى هؤلاء الخصوم ، وأن العرب فى مؤتمر الخرطوم قد تخلوا عن طريق التفاوض تاركين بذلك الفرصة لإسرائيل لتتصاعد بمطالبها وتزداد تشبثاً بموقفها .

ويرى فريق آخر من الباحثين أن مؤتمر الخرطوم ومؤتمرات القمة العربية برمتها إنما تؤكد صعوبة تفويض السلطة فى النظم العربية – على اختلافها – واستحالة وصول المستوى الأدنى منها لقرارات ملزمة ، فإنها تجىء باستمرار تلبية لأوضاع متأزمة ، وما من مؤتمر قمة عربى دعا لرسم سياسة إيجابية بحتة . أضف إلى ذلك أن جميع قرارات القمة شكلت ارتباطات شخصية ، أى أن هذه المؤتمرات لاتمثل موقف الشعوب العربية بقدر ماتمثل موقف الزعماء العرب ، وبالتالى فإن أى تبديل فى القيادة ينطوى دائماً على تبديل فى الارتباطات .. ويعتبر السباق مع الزمن الذى دخلته الدول العربية لتحسين موقفها العسكرى بعد كارثة ١٩٦٧ – أحد ردود الفعل الجوهرية لمؤتمر الخرطوم ، فقد انصرفت الجيوش العربية إلى إعادة بناء كيانها ، ودعم فاعليتها ، وتنمية قدراتها على الصمود ، ووضع الأسس العامة لاتجاهات السياسة العربية ، وإعطاء دفعة إضافية للعسكرية العربية ، وهو ما تحقق بالفعل بعد عدة سنوات من خلال العمل المسلح ، الذى لعب فيه جيش مصر الدور

الرئيسى من خلال قيادته السياسية – بالدرجة الأولى – تم تسليحه وتدريبه وقوته الذاتية ، والدروس المستفادة من كارثة وأخطاء عام ١٩٦٧ ، والتى عبر عنها الرئيس السادات فيما بعد بعبارة واضحة وقاطعة قائلا : «إن قواتنا المسلحة كانت ضحية من ضحايا الهزيمة ، وليست (أبداً) سببا لها» .

وعموماً فقد استمر التراجع السوفييتى عن العرب يأخذ شكل المنحنى الصاعد عقب كارثة ١٩٦٧ ، وتمثل ذلك فى دعوة السوفييت عقب الهزيمة مباشرة لإيجاد حل سلمى عاجل للقضية الفلسطينية ، والنزاع العربى الإسرائيلى برمته .

ولم تنجح الزيارات المتبادلة والاتصالات المستمرة بين الزعماء العرب والسوفييت فى أن تغير من الموقف السوفييتى . فالمغفور له الرئيس الجزائرى هوارى بومدين أخذ يحث السوفييت على مساعدة العرب إيجابيا ضد إسرائيل ولكن دون جدوى ، وكان بومدين من أوائل الزعماء العرب الذين سافروا إلى موسكو عقب الهزيمة مباشرة ، وعلى وجه التحديد يوم ١٢ يونية ١٩٦٧

وفى إطار الزيارات المتبادلة أيضاً وصل بودجورنى للقاهرة فى ٢١ من يونيو ، ثم أعقبها زيارات كل من الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف ، ثم رئيس الأركان المصرى عبد المنعم رياض ، ثم زيارة محمود رياض وزير خارجية مصر آنئذ ، ثم زيارة الملك حسين – لأول مرة – لموسكو ، وكل هذه الزيارات تمت خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٧ عقب مؤتمر قمة الخرطوم ، لكن هذه الاتصالات كلها لم تقنع السوفييت بتغيير موقفهم نحو المساندة الحقيقية للعرب ، بالرغم من أن عبد الناصر كان قد لبى مطالب السوفييت بتعزيز وجودهم البحرى فى البحر المتوسط .

أما المقولات التى كانت تعتبر أن هزيمة مصر هى هزيمة للسوفييت فلم يأخذها السوفييت مأخذاً جديًّا قطّ بالرغم من حصولهم على امتيازات واسعة فى الموانى والمطارات المصرية ، وزيادة عدد مستشاريهم فى القوات المسلحة المصرية ، وهو ما أثار حنق وكبرياء الضباط المصريين ، حيث استسلمت مصر استسلاماً كاملا للسوفييت بعد الهزيمة ، وانتشر المستشارون العسكريون فى كل مكان داخل القوات المسلحة المصرية ، إلى حد أن وصلت مصر إلى عرض قيادات القوات الجوية المصرية وقيادة الدفاع الجوى ليتولاها قادة سوفييت . بل إن مواقع عسكرية أصبحت مقصورة ومغلقة على السوفييت فقط داخل تشكيلات ومطارات القوات المسلحة المصرية .

وعلى صعيد السياسة الخارجية السوفييتية . فالملاحظ أن السوفييت قد استقطبوا دول أوربا الشرقية إلى صفهم فى المؤتمرات التى عقدت آنئذ ، وأصبح هناك إجماع من دول الكتلة الشرقية لتأييد الموقف السوفييتى .

وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين دول الكتلة الشيوعية – باستثناء رومانيا – وبين إسرائيل ، أما رومانيا فقد دعت إلى ضرورة التعايش السلمى بين العرب والإسرائيليين ، واقترحت على الطرفين الجلوس على مائدة مفاوضات لإيجاد حلول تخدم شعوب المنطقة كلها ، بما فيها الشعب اليهودى ، بل إن السوفييت أنفسهم قد دعوا أيضاً إلى ضرورة الوصول إلى تسوية الأوضاع فى المنطقة عن طريق حل سلمى ، وتجنب حدوث مجابهة عسكرية شاملة بين العرب وإسرائيل .

وعلى صعيد الأمم المتحدة كان مجلس الأمن قد أجل اجتماعاته إلى أجل غير مسمى ، حتى قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن عقب

الشكاوى المتبادلة من كل من مصر وإسرائيل .

واقترح الأمين العام وضع مراقبين دوليين فى منطقة القناة ، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح ، وعلى الفور اتخذ أربعة وعشرون مراقباً دولياً مواقعهم على جانبى القناة .

غير أن مجلس الأمن اجتمع مرة ثانية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٧ للنظر فى شكوى مصر من ضرب إسرائيل لمدينة السويس وهدم مصنع الأسمدة . وكعادتها فى كل مرة قدمت إسرائيل شكوى مضادة للشكوى المصرية تتلخص فى أن القوات البحرية المصرية هاجمت المدمرة الإسرائيلية إيلات وأغرقتها مما نتج عنه قتل عشرين شخصاً ، وفقدان ثلاثين شخصاً ، وجرح مائة . وقد ناقش مجلس الأمن هاتين الشكويين ودعا إلى الامتثال لقرارات وقف إطلاق النار ، والتعاون مع هيئة مراقبى الهدنة .

وقد استمر مجلس الأمن فى حالة انعقاد شبه دائم حيث أصدر قراره الشهير رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، عقب بحثه لخمسة مشاريع قرارات قدمت إليه . لكن المشروع البريطانى هو الذى وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع . وقد نص مشروع القرار البريطانى على ما يلى :

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر فى الشرق الأوسط .

– وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمان

– وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق :

أولاً : يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، ويستوجب المبدأين التاليين :

(ا) سحب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها فى القتال الأخير.

(ب) إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام سيادة ووحدة أراضى كل دولة فى المنطقة ، والاعتراف بذلك ، وكذلك استقلالها السياسى ، وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانيا : يؤكد مجلس الأمن أيضاً الحاجة إلى :

(ا) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(حـ) ضمان الاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح . وترى إحدى الدراسات أن بريطانيا قد لعبت دوراً دبلوماسيًّا بارعاً ، فأخذت من جميع المواقف المتناقضة ومن جميع الاتجاهات التى سادت الأمم المتحدة حتى نوفمبر ١٩٦٧ عناصر صاغتها ببراعة ودقة وركبت منها الصيغة السابقة بحيث لاتقبل الزيادة أو النقصان ، وتضمن موافقة جميع الأطراف.

هكذا تجسدت دلائل الحسابات الدقيقة من جانب بريطانيا فى صياغة قرار مجلس الأمن إذ تجلت فى هذا القرار كل الخصائص الدبلوماسية البريطانية من مرونة وحنكة بحيث وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع . لكن التفسيرات حول هذا القرار لم تصل إلى الاختلاف فحسب . بل إلى حد التناقض أيضاً حيث قالت بريطانيا إنها تريد إلقاء أعباء متساوية على الجانبين العربى والإسرائيلى فى

حل النزاع بينهما . وفى مواجهة الاعتراضات والاستيضاحات التى ووجه بها اللورد كارادون بشأن تفسير القرار ، قال كارادون : إن مشروع القرار يجب أن ينظر إليه ككل وكما هو .

وعموماً فإن هذا القرار قد أثار ردود فعل مختلفة بين فئات الرأى العام العربى ، فمصر والأردن ولبنان أعلنوا قبولهم لقرار مجلس الأمن ، أما سوريا فقد تطور موقفها من الرفض التام إلى عدم الممانعة فى قبول هذا القرار . والدول العربية التى قبلت القرار بررت قبولها بأنه يحقق عودة جميع الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ ، وبأنه يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى وطنه ، أما العراق والجزائر والمنظمات الفلسطينية فقد أعلنت رفضها التام لقرار مجلس الأمن ، وكان رد الفعل المصرى لهذا الرفض هو : أن مصر تقدر موقف المنظمات الفلسطينية فى رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذى قبلت به مصر . وأن هذا القرار قد يكون كافياً لمواجهة آثار العدوان الذى تم فى يونيو ١٩٦٧ ولكنه ليس كافيا بالنسبة للمصير الفلسطينى . وأن مصر ترفض كل تفسير لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يحصرها فى نطاق الإحسان والشعور الإنسانى » .

أما رد الفعل الدولى فقد اختلف من دولة لأخرى ، فقد ذكر مندوب الهند فى الأمم المتحدة بأن حكومته فهمت القرار على أنه يعنى سحب القوات الإسرائيلية من جميع أراضى سيناء ، ومن غزة ، ومن القدس القديمة ، ومن الأراضى السورية ، ومن الضفة الغربية . وهذا المعنى أقرت به أيضاً كل من فرنسا ومالى . أما اللورد كارادون مندوب بريطانيا ، فقد ذكر أنه لايمكن إدخال

أى تغيير على مشروع القرار مهما كانت صورة هذا التغيير ضئيلة .

فالقرار إما أن يقبل كله كما هو أو لايقبل برمته .

وإزاء القرار ٢٤٢ ترددت فى العالم العربى مرة أخرى الدعوة لعقد مؤتمر قمة جديد ، لكن سوريا أعربت فى مناسبات عديدة عن رفضها لأى مؤتمرات قمة جديدة ، لأنه يشكل تمييعاً للقضية الفلسطينية وتأييداً للقرار ٢٤٢ ، وأن سوريا لن تشترك فى عمل فيه تضليل للشعوب . ولذلك لن تشترك فى مؤتمرات القمة ، وأن مؤتمرات القمة لن تكون فى مستوى المسئولية وهو ماأعلنه رئيس الدولة فى سوريا آنئذ نور الدين الأتاسى .

أما تونس فقد دعت إلى التريث فى عقد المؤتمر بانتظار مهمة جونار يارنج وهو المبعوث الدولى الذى أشار إليه مجلس الأمن فى القرار ٢٤٢ كى يقيم ويجرى اتصالات مع الدول المعنية بهدف إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة . أما الملك حسين فقد ذكر خلال زيارته للولايات المتحدة آنئذ من أن العرب مستعدون للاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود ، وفى استعمال قناة السويس ، ومضايق تيران ، إذا ماحصلوا على شروط مناسبة ضمن تسوية للحرب الأخيرة ، بل إن الملك (حسين) قد اتجه بالفعل إلى التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل . وهو ماوضح تماماً من موقف الملك حسين فى مؤتمر الخرطوم وفى قبوله للقرار ٢٤٢ كذلك فقد اتجه الأردن فيما بعد إلى منع أى عمل فلسطينى مستقل ينطلق من أراضيه نحو إسرائيل .

ثم إن الملك (حسين) كان قد تعهد أيضاً بعدم مهاجمة إسرائيل أو الدخول معها فى أية حرب أو صدام ، وهو الذى مارس سياسة الجسور المفتوحة بين إسرائيل وبين بلاده تجاريًّا وسياحيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا ، وفى هذا المجال فقد

تدفق على الأردن فيما بعد المستثمرون. ومن بينهم خمس عشرة شركة أمريكية ، بل إن الملك حسين أعلن أيضاً أنه على استعداد للبحث فى إمكان الوصول إلى اتفاق ثنائى منفصل مع إسرائيل «وإننى لست خائفاً من معالجة القضية وحدى مع إسرائيل» وكان الملك حسين قد التقى عدة مرات بالزعماء الإسرائيليين ، ولكن هذه اللقاءات اتسمت بالسرية وبرغم ذلك فإن المخابرات الإسرائيلية لم تتحرج من إعلانها .

أما عن رد الفعل السوفييتى تجاه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فإن السوفييت ودول أوربا الشرقية التى تدور فى فلكهم . قد قبلوا القرار ، بل إنهم عملوا أيضاً على تنفيذه بكل الوسائل ، فصحيفة الأزفستيا ذكرت أن القرار يتضمن نقاطاً تتعلق بالاعتراف وبسيادة ووحدة واستقلال كل دولة فى المنطقة ، وبحرية الملاحة فى المضايق الدولية ، وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين . كذلك فقد هاجمت صحيفة البرافدا المتطرفين من الزعماء العرب ، ولقبتهم بالمتهورين لرفضهم قرار مجلس الأمن ، كما كررت إذاعة موسكو نفس المعنى قائلة : «إنه برغم الطابع غير الواضح لبعض تعبيراته فإن القرار يمكن أن يشكل الخطوة الأولى الفعالة على طريق إزالة سوء فهم بعض المتهورين فى العواصم العربية ، ثم نددت إذاعة موسكو بالنداءات الهستيرية التى يطلقها الزعماء العرب» .

وهكذا وضح تماماً استمرار التراجع السوفييتى عن العرب والفلسطينيين الذين لم يحصلوا على الاهتمام أو المساعدة الايجابية قط من جانب السوفييت . وكل ماسمح به السوفييت فى مجال قضية فلسطين يجب أن يقف عند حدود لاتتعداها منظمة التحرير الفلسطينية ، وبشرط ألا يكون هدفها تحرير فلسطين .

ويجب التنويه هنا بجهود الرئيس اليوغسلافى الراحل تيتو سواء قبل صدور

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو بعد صدوره . فقد نشطت الدبلوماسية اليوغوسلافية بعد فترة الركود السياسى الذى أعقب فشل الجمعية العامة فى إزالة آثار العدوان الإسرائيلى ، فقبل صدور القرار ٢٤٢ بذلت يوغوسلافيا جهوداً كبيرة بصفتها دولة غير منحازة بهدف السعى لإيجاد مشروع لأزمة الشرق الأوسط يكون مقبولا من كل الفرقاء ، وقام الرئيس تيتو بزيارة القاهرة ودمشق وبغداد من ١٠ – ١٧ أغسطس ١٩٦٧ وأجرى محادثات حول ما يسمى بمشروع تيتو الذى عبر عنه بقوله : «إن يوغوسلافيا تريد أن ترى حلا للمشكلة» ومن ثم انطلق الرئيس تيتو فى تحركه من إطار واقعى محدد ، هو التسوية الأمريكية السوفيتية التى تم التوصل إليها بين جونسون وكوسيجين فى جلاسبورو ، وعقب زيارته للدول العربية صرح تيتو قائلاً : إنه قد وجد العرب راغبين فى التوصل إلى حل سياسى للأزمة ، ومن ثم بدأ تيتو فى إجراء اتصالاته مع زعماء العالم عن طريق رسائل تتضمن تلخيصاً لموقف القادة العرب .

وبخصوص ردود الفعل لمشروع تيتو فالملاحظ أن السوفييت أيدوا مبادرته التى تتلخص فى أن كل دول المنطقة ينبغى أن تعيش بسلام ضمن حدودها الوطنية .. أما الأمريكيون فقد قابلوا مشروع تيتو بفتور ، لأنه لايتضمن دعوة الدول الغربية إلى إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، وبخصوص فرنسا وبريطانيا ، فقد وافق الرئيس ديجول على المشروع وأيدته بريطانيا ، ولكن بنوع من الحذر ، موضحة أن بريطانيا ترى أن انسحاب إسرائيل يجب أن يقابله إعلان عربى بإنهاء حالة الحرب .

وقد أيدت مصر والعراق وتونس ولبنان المشروع اليوغوسلافى ، أما إسرائيل

فقد اتهمت تيتو بالتحيز للعرب ، وأنه لايأخذ بعين الاعتبار حقوق إسرائيل الأساسية .

ثم جاءت المبادرة اليوغوسلافية الثانية عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، حيث بدأ الرئيس تيتو حملة دبلوماسية جديدة للمساعدة على تطبيق هذا القرار ، واجتمع أكثر من مرة مع ناحوم جولدمان ، وطلب منه أن يتوسط للحل بعد أن منيت جهود جونار يارنج بالفشل . وتضمنت مبادرة تيتو الثانية انسحاب القوات الإسرائيلية ، وتسوية قضية اللاجئين ، وإنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل ، وحرية الملاحة لإسرائيل عبر قناة السويس وخليج العقبة . لكن الإسرائيليين رفضوا مشروع تيتو رفضاً قاطعاً . وأعلنوا أن الرئيس تيتو ليست له صفة أو سلطة ، وأنه متحيز للجانب العربى وادعى أبا إيبان أن الاقتراح القائل بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة دون تسوية سلمية اقتراح لاتوجد له سابقة ، فضلا عن أنه يعتبر عائقاً نفسيًّا أمام الصلح .

وعموماً فقد طوى عام ١٩٦٧ أيامه بقبول الرأى العام العربى فى معظمه لتلك التسوية التى قدمتها المنظمة الدولية ، أما إسرائيل فقد رفضتها ، وذلك باستثناء القوى غير الصهيونية ، وغالبيتها لهم آراء محددة حول قضايا السلام فى المنطقة ، ومن أشهر هذه القوى حركة هاعولام هازيه والحزب الإسرائيلى راكاح الذى طالب فى مناسبات عديدة بضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وانسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، وإعادة الجزء الشرقى من القدس إلى السيادة العربية .

هناك أيضاً منظمة اليسار الإسرائيلى الجديد التى عارضت سياسة إسرائيل المتمثلة فى خلق وقائع جديدة فى الأراضى العربية المحتلة وأخيراً هناك المنظمة

الاشتراكية الإسرائيلية التى مارست نشاطاً دعائيًّا قويًّا ضد الساسة الإسرائيليين . على أنه ينبغى إيضاح أن هذه القوى غير الصهيونية أو التى تسمى نفسها باليسار الإسرائيلى لاترتبط أبداً بالاتحاد السوفييتى ، أو بالحزب الشيوعى السوفييتى ، ومن يدور فى فلكه فضلا عن أن هذه القوى هامشية فى وزنها بالمقارنة بما تحققه النخبة السياسية الإسرائيلية الحاكمة . والتى تتحدث عن السلام بمعنى مختلف عن المفهوم الشائع للسلام . حتى فكرة الشرعية التى تحدث عنها أعضاء النخبة الحاكمة عقب حرب ١٩٦٧ أصبحت ترتبط بوقائع قائمة ، ولم تعد الشرعية مقصورة على الحق فى مجرد الوجود ، بل إن لها أن تفرض السلام فى المنطقة وهكذا بدأنا نسمع لأول مرة كلمة السلام العبرى .

وبخصوص القضية الفلسطينية فإن النخبة السياسية الإسرائيلية الحاكمة قد تجاهلتها تماماً فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، بل إن جولدا مائير قد تساءلت عما إذا كان يوجد شعب باسم الفلسطينيين وهناك فريق آخر من المفكرين الإسرائيليين يرون احتواء المشكلة الفلسطينية . وأن تبدأ إسرائيل بالتمهيد لخلق الوقائع الجديدة على المستوى الفلسطينى ويؤمن هذا الفريق بأن التصنيع وتوطين اللاجئين فى المدن سيساعدان على سد الهوة الاجتماعية والتكنولوجية التى تفصل العرب عن إسرائيل وتدعم كراهيتهم لها غير أن هذه الأفكار والاتجاهات فى الفكر السياسى الإسرائيلى عقب ١٩٦٧ وجدت من يعارضها بقوة داخل المجتمع الإسرائيلى ذاته ، حيث الجيل الحالى يتسم بأنه جيل مختلف عن سلفه ، فهو أقل اهتماماً بمفاهيم الشرعية والتبرير بالإضافة إلى أن نشأتهم وسط الفلسطينيين العرب قد جعلهم أكثر إدراكا لحقيقة الوجود الفلسطينى وهو ما أكدته بالفعل قدرة العرب أيضاً على ممارستهم التحدى الناجح لإسرائيل فى معارك ١٩٧٣ ، وعدم

استسلامهم أمام أطماع النخبة السياسية الحاكمة التى تصورت خطأ أو غروراً بأن لها اليد الطولى فى المنطقة فقد تجاهل القادة الإسرائيليون تماماً القول المأثور فى التوراة «أن من يغزو بالسيف يسقط بالسيف أيضاً» وهو الأسلوب الذى انتهجه العرب بعد كارثة عام ١٩٦٧ بسنوات تجاه إسرائيل .